

Distr.: General
17 October 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن البعثة الدائمة لجمهورية ألبانيا والبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ستتنظم اجتماعا بصيغة آريا بشأن موضوع "منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له".

وسيُعقد الاجتماع يوم الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من الساعة 10:00 إلى الساعة 12:30 في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمم المتحدة.

وقد أعدنا مذكرة مفاهيمية لتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد خوجا

الممثل الدائم لألبانيا

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للاجتماع بصيغة آريا بشأن موضوع "منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له"

لمحة عامة

منذ عام 2008، ما فتئ مجلس الأمن يعرب بوضوح عن قلقه وإدانته ودعوته إلى اتخاذ إجراءات للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، أي من خلال القرارات 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019).

ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود إطار معياري قوي، لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع مستمرا في أجزاء كثيرة من العالم. ويمكن استخدامه كأسلوب لمعاينة المدنيين وإذلال الخصوم وترويع المجتمعات.

وأكد الأمين العام، في تقريره الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2023/413)، أنه خلال عام 2022، "استمرت وتعمقت في سياقات عدة أنماط العنف الجنسي". وأشار أيضا إلى أن تقريره الأخير ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقارير الـ 13 السابقة، التي تشكل أساسا تراكميا لا لإدانة مرتكبي الجرائم من الدول وغير الدول فحسب، بل أيضا لفهم أننا لا نزال بعيدين عن القضاء على هذه الآفة بالنسبة للبشرية.

وحيثما تندلع النزاعات وتتهار القوانين، تزداد الانتهاكات والجرائم، بما في ذلك إرهاب العنف الجنسي ودماره. وعلى غرار القنابل والقذائف التي تفجر المناطق السكنية والمدارس، يستخدم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في العديد من السياقات، كأسلوب من أساليب الحرب للاعتداء على المدنيين، وإذلال الناجين ونبذهم، وترك أثر عميق على العقول، وتقويض نسيج البشرية ذاته، وإلحاق معاناة لا حد لها بالضحايا.

وكثيرا ما تتطوي انتهاكات القانون الدولي الإنساني على عنف جنسي متصل بالنزاع، قد يشكل في ظروف معينة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو فظائع أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع مؤشرا للإنذار المبكر على زيادة خطر ارتكاب فظائع في المستقبل.

وهذا أمر لا يطاق ووصمة عار على جهودنا الجماعية والتزاماتنا باحترام حقوق الإنسان والتمسك بالمبادئ والقيم التي نعتز بها كبشر. وتظل المسألة أساسية في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع ومنعه والقضاء عليه في نهاية المطاف. وتظل الجزاءات تدبيرا يمكن لمجلس الأمن أن يمارسه لردع هذا العنف والحث على تغيير السلوك.

والعنف الجنسي الذي ارتكب أثناء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في البوسنة والهرسك وكوسوفو، هو تعبير عن القسوة المتعمدة وكثيرا ما كان يرتكب على أسس عرقية. ولا يزال ضحايا هذه الوحشية، ولا سيما النساء، يتحملون العبء الوجداني للعنف الجنسي، الذي استخدم في تلك النزاعات، كما في نزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم، كأسلوب من أساليب الحرب.

ويشير الأمين العام في تقريره الصادر في آذار/مارس 2021 بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2021/312) إلى أنه في البوسنة والهرسك، "يكافح ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع من أجل

تحقيق الاعتراف بهم كضحايا شرعيين للحرب والحصول على التعويضات والانتصاف". وقد نجح الجناة في الإفلات من العدالة لمدة 27 عاما.

وفي كوسوفو، توثق التقارير الواردة من المنظمات الدولية إخفاقات المجتمع الدولي في تحقيق العدالة في العديد من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ويديم انعدام المساءلة دورة خطيرة للغاية من الإفلات من العقاب، مما يشجع أولئك الذين يرتكبون العنف الجنسي على مواصلة أعمالهم دون أي خوف من العواقب.

وحقيقة أن مرتكبي الجرائم أحرار وأفلتوا من العقاب تتطوي على خطر التغاضي عن العنف الجنسي في حالات النزاع واستمرار استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب، كما نشهد حاليا في أوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور ومناطق أخرى.

وإن تجريم العنف الجنسي المتصل بالنزاع أمر حاسم في التصدي لهذه المسألة. وعلى السلطات الوطنية ترسيخ التشريعات بغية تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي. وتؤدي التحقيقات المحلية والنظم القضائية للدول الأعضاء دورا بالغ الأهمية في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وقبل كل شيء، ضمان مساءلة المسؤولين عنه.

وفي هذا الصدد، لا يزال من الضروري أن تعزز الدول إمكانية لجوء النساء والفتيات وجميع الناجين في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع إلى العدالة، بما في ذلك من خلال التحقيق الفوري في العنف الجنسي والجسدي الذي يرتكبه مدنيون أو عسكريون.

ويسلم مجلس الأمن، في قراره 2467 (2019)، بالحاجة إلى اتباع نهج يركز على الناجين لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له. ويضطلع الناجون بدور حيوي في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع وفي المساعدة على تشكيل الجهود المبذولة للتصدي له. ومن الأهمية بمكان أن تبذل الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة وتمكين الناجين من إعادة بناء حياتهم ومنع تكرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع بطريقة تركز على الناجين.

وتؤدي الدول الأعضاء دورا بالغ الأهمية في مقاضاة المسؤولين، وكذلك في إنشاء و/أو تعزيز آليات الدعم لتعافي الناجين بعد انتهاء النزاع.

الأهداف

الهدف من الاجتماع هو الإبقاء على اهتمام مجلس الأمن وتفاعله بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات موحدة أقوى ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ويهدف هذا الاجتماع أيضا إلى تسليط الضوء على الصلة المباشرة بين الإفلات من العقاب واستمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مختلف حالات النزاع في جميع أنحاء العالم.

ويهدف إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تعزيز الآليات الوطنية والدولية في مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومحاسبة الدول على انتهاك التزاماتها الدولية، إضافة إلى جعل العدالة في متناول الناجين.

الأسئلة التوجيهية

- 1 - ما هي التدابير الإضافية التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي الذي يقع على عاتقه دور ملزم في صون السلام والأمن الدوليين، لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له؟
- 2 - ما الذي يمكن عمله لتعزيز آليات الكشف عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك بعد فترة طويلة من توقف النزاع، والتأكد من إمكانية محاسبة المسؤولين عنها؟
- 3 - كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تحديد القادة وكبار صناع القرار المسؤولين عن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب وتقديمهم إلى العدالة؟
- 4 - بالنظر إلى الصلة المباشرة بين الإفلات من العقاب واستمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ما الذي يمكن عمله لكفالة أن تتصدى تدابير العدالة الانتقالية للانتهاكات والتعديات التي تمس الحقوق الإنسانية للمرأة وأن تعالج الآثار المتغيرة التي تلحق بالنساء والفتيات؟
- 5 - ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لكفالة حصول الناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع على المساعدة القانونية والرعاية الصحية والنفسية ورفع الوصمة الاجتماعية والثقافية لتيسير جهود إعادة التأهيل؟
- 6 - كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكفل أن تتبع الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتحقيق العدالة، ودعم الناجين نهجا يركز على الناجين؟

مقدمو الإحاطات

سيرأس هذا الاجتماع بصيغة آريا إيجلي حسني، وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في ألبانيا، الذي سيدلي أيضا بالملاحظات الافتتاحية.

ومقدمو الإحاطات المدعوون لهذا الاجتماع هم:

- 1 - فيوسا عثماني، رئيسة جمهورية كوسوفو (عن طريق التداول بالفيديو)
- 2 - كلوي مارناي - باسانجر، فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع
- 3 - باكيلا هاسيتشيتش، ناشطة في مجال حقوق الإنسان من البوسنة والهرسك
- 4 - نعمات أحمددي، مؤسسة منظمة نساء دارفور للعمل الجاد
- 5 - ليودميلا هسينوفا، ناشطة في مجال حقوق الإنسان من أوكرانيا (عن طريق التداول بالفيديو)

شكل الاجتماع

تتظم الاجتماع بصيغة آريا البعثة الدائمة لألبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة. ويُفتح باب المشاركة في الاجتماع أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومكاتب المراقبين، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة.

وللتسجيل للإدلاء بكلمة، يُرجى تقديم اسم الدولة العضو واسم وصفا المتكلم إلى العنوان التالي:
andris.stastoli@mfa.gov.al في موعد أقصاه الساعة 16:00 من يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023.
والممثلون على مستوى الممثلين الدائمين أو القائمين بالأعمال مدعوون إلى المشاركة. وستوفر الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست.

ويُشجّع جميع المشاركين وأعضاء مجلس الأمن على الإدلاء ببيانات مقتضبة، على أن يقصر غير الأعضاء في المجلس بياناتهم على مدة لا تتجاوز ثلاث دقائق.
